



منذ أيام قليلة، أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحثه المعتاد عن الدخل والإنفاق والاستهلاك 2017/2018. ورغم كون هذا البحث دوريا، فعادة ما يشتمل على معلومات وبيانات غاية في الأهمية، وهو يدين الجهاز منذ نشأته عام 1964، فيما يتصل بجمع وتحليل البيانات ذات الطابعين الاقتصادي والاجتماعي.

أحد الأمور اللافتة للنظر في البحث الأخير للجهاز هو حال التعليم في مصر، من حيث الإنفاق، وذلك في أكثر من جانب.

أولا: على الرغم من أهميته والشكوى من حاله يقع التعليم في مستوى متدنٍ من اهتمامات الإنفاق الخاص بالأسرة، فبعد ¹الطعام الذي يستنزف 37.1% من الدخل، والسكن، والصحة، والنقل، والملابس، والمشروبات والتدخين، تأتي نفقات التعليم لتحتل 4.5% من حجم الإنفاق السنوي. ويبدو أن هذا التأخير في

الاهتمام يرجع حالة اليأس المجتمعية المرتبطة بحال التعليم عامة، ناهيك عن رؤية الجيل الحالي لعدم جدوى الإرتقاء به، لكونه ليس عاملا وحيدا من عوامل الرقي الاجتماعي أو الطبقي.

ثانيا: بين تلك النسبة المتدنية من الإنفاق (5.4%) تقع الدروس الخصوصية على قمة هرم الإنفاق على التعليم، بنسبة 37.7%، يليها مصروفات الدراسة 30.8%، فالكتب المدرسية (14.2%) والانتقالات (9.4%) والملابس وشنط المدارس (5.7%). وهذه البيانات تعبير صادق عن حال التعليم الذي أصبح يعتمد على المدرسة بشكل محدود، وحال المدرس الذي يسعى للارتقاء بوضعه الاجتماعي بسبب ¹ضعف المرتبات، فراح الكثير، منهم بالتعاون مع أولياء أمور الطلبة إلى ما يسمى بالتعليم الموازي، سريع الإرباح للمدرس الذي لم يعد متفرغا للمدرسة، وجيد التلقين ولو بدون فهم للطلاب بسبب الحشو المنهجي وكثافة الفصول التي تعدت بكثير المعدلات الدولية.

ثالثًا: باستثناء مصروفات المدارس، احتل الريف النسبة الكبرى، مقارنة بالحضر فيما يتعلق بالإنفاق على البنود المختلفة الأخرى للعملية التعليمية، فقد أنفق الريف على الدروس الخصوصية من المتوسط العام للإنفاق عليها المذكور آنفاً (37.7%) نحو 45.6% مقابل الحضر (32.2%). وهكذا كان الحال في زيادة إنفاقه على الكتب المدرسية والنقل والملابس المدرسية. وحدها مصروفات المدارس هي التي ارتفع الإنفاق عليها في الحضر، فبلغت 40.9% مقابل 16.3% في الريف، وذلك من الإجمالي المخصص للمصروفات المقدّر بـ 30.8% من النسبة العامة للإنفاق على التعليم وهي 4.5%. وقد بدا أن ذلك يرجع إلى أن الحضر يشتمل على الكم الهائل من المدارس الخاصة بمختلف أنواعها.

رابعًا: ارتبط متوسط الإنفاق السنوي للطالب على التعليم بحسب نوع التعليم (عام/ خاص/ أهري). فالتعليم العام أو الحكومي كان الإنفاق عليه هو 1798.3 جنيه سنوياً، مقابل 8753.6 جنيه لطالب التعليم الخاص، وكان منطقيًا أن يتدنى الإنفاق السنوي لطالب التعليم الأهري ليصل إلى 1274.1 جنيه، وذلك بسبب قلة مؤسسات التعليم الأهري وقلة طلابه، وانخفاض تكلفة الالتحاق به وأعباء هذا الالتحاق.

خامسًا: كانت العلاقة طردية بشكل واضح بين أحوال الريف والحضر فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم العام والخاص والأهري؛ إذ كان في الريف هو الأقل في أنواع التعليم الثلاثة. فإنفاق الطالب سنوياً على التعليم الخاص في الريف هو 5776.7 جنيه مقابل 9559.6 جنيه في الحضر. ورغم منطقية هذه النتيجة بسبب ارتفاع معدلات الفقر في الريف مقارنة بالحضر، والتي رصد البحث ارتفاعها على مستوى الجمهورية من 27.8% عام 2015 إلى 32.5% عام 2017/ 2018، فتلك النتائج يبدو أنها تصطدم بما ذكر آنفاً بارتفاع إنفاق الأسرة على التعليم في الريف في كل مناحي هذا الإنفاق مقارنة بالحضر، باستثناء مصروفات المدارس، كما ذكر في البند ثالثًا.